مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: حكومة كركوك المحلية وإدارة التنوع بعد العام 2008 (دراسة في المقومات)
اسم الكاتب: هالة فؤاد عباس، م.د. كوثر طه ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7337
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 10:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حكومة كركوك المحلية و إدارة التنوع بعد العام ٢٠٠٨
(دراسة في المقومات)

Kirkuk local government and diversity management after the year 2008 (a study in the components)

الباحثة. هالة فؤاد عباس م.د. كوثر طه ياسين

M.D. Kawthar Taha Yassi Researcher. Halah Fouad Abbass

الملخص

تحظى محافظة كركوك بأهمية كبيرة , التي تحتاج إلى دراسة سياسة اكاديمية ، اذ كانت ومازالت كركوك عريقة التاريخ والحضارة ،ذلك لأنها قامت على أراضيها أول المستوطنات البشرية المتنوعة قوميا ودينيا ومذهبيا، وشكل هذا التنوع لوحة جميلة ندر وجودها في أي مكان آخر والذي كان له الأثر في تنوع مصادر حضارتها ومنابعها الثقافية والفكرية فقد سميت بالعراق المصغر ، فقد شهدت محافظة كركوك عبر تاريخها تحولات إدارية عديدة ومن اهمها التحول الى اللامركزية في الإدارة والحكم استنادا إلى الاسس الدستورية والقانونية، وكان الهدف من البحث هو تحديد مدى مسؤولية الحكومة المحلية هناك اتجاه حماية المكونات المتنوعة داخل المحافظة ، وانعكاسات مسألة الصراع على إدارتها في ظل القوانين والتنظيمات السارية ، فعلى الرغم من تشريع العديد من القوانين بعد عام ٢٠٠٨ الا إن ذلك لم يعالج مسألة الصراع على إدارة محافظة كركوك، فقد كانت هناك منطقة فراغ خلف هذه القوانين فيما يتعلق بالتنفيذ، فضلا عن تعارض هذه القوانين مع بعضها من جهة وتعارضها مع المواد

الدستورية لدستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ من جهة أخرى ، ونتيجة لذلك فقد اتجه البحث إلى رصد اهم المقومات والسبل التي تعزز من فاعلية حكومة كركوك المحلية في إدارة التنوع بوصفها احدى تطبيقات اللامركزية الإدارية ومن اهم استراتيجيات أدارة التنوع في العراق.

Abstract

Kirkuk governorate is of great importance, which needs an academic policy, as History and civilization is still, because they have on its territory, their first diverse human settlements, religious and gentle, and this diversity is a beautiful plate Her presence elsewhere, which has had the impact on the diversity of its cultural and intellectual and intellectual capacity, he was named in Iraq, Kirkuk province has seen several administrative shifts and is the most important transformation of decentralization in management and governance based on The Constitutional and Legal Foundations, the aim of research was to determine the liability of the local government there is the trend of the protection of the various components within the province, and the implications of the conflict on their administration under the laws and regulations, despite the legislation of many laws after 2008 The issue of conflict has not been addressed by the Governorate of Kirkuk. There has been a vacuum area behind these laws, as well as conflict these laws with some of them and opposes them with constitutional materials for the Permanent Constitution of Iraq

2005 on the other, and as a result The search for monitoring the most important and ways to enhance the effectiveness of the Government of Kirkuk local in the management of diversity as an administrative decentralization and the most important strategies of diversity in Iraq.

المقدمة

تحولت كركوك الى واحدة من اهم اشكاليات حكومتها المحلية فالمحافظة الغنية بالنفط والتنوع السكاني اصبحت تمثل معضلة حقيقية امام اي نظام اداري او ترتيبات سياسية تقوم بها حكومتها المحلية فهي محافظة متنازع عليها وتعد نقطة خلاف بين قيادات القوى السياسية المحلية فضلا عن تاريخها المأساوي الذي شهد عدة تغييرات طالت التركيبة السكانية وحدودها الادارية التي رسمت لأغراض سياسية ، كما عكس البناء غير الطبيعي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والذي تأسس وفقا لمبدا التوافقية السياسية في ادارة المؤسسات والاجهزة الحكومية من خلال تقسيم السلطة والوظائف وفقا لمعطيات طائفية و مكوناتية الامر الذي ادى الى زيادة الازمات والصراعات السياسية والتي اثرت سلبا على اداء حكومة كركوك المحلية ومؤسساتها وعدم قدرتها على تحقيق اهدافها في ادارة المحافظة، مما عمق من حدة المشاكل التي واجهها المجتمع الكركوكي، لذا سنحاول البحث عن اهم المقومات و السبل التي تساعد الحكومة المحلية في استئصال المشاكل وادارة الازمات المتنوعة داخل المحافظة، من خلال تسخير كافة الجهود الوطنية المخلصة في القضاء على المسببات والاطراف المسؤولة عن استمرار الصراعات بين المكونات وبناء قوة امنية قادرة على اخذ زمام المبادر في حفظ الاستقرار داخل كركوك فضلا عن تبني سياسات عامة قادرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعد الرافد الاساس للعنف والصراع وعدم الاستقرار.

الاشكالية/ تكمن اشكالية الدراسة من الولوج الى مسألة البحث عن السبل الكفيلة لتعزيز واصلاح دور الحكومة المحلية في ادارة التنوع داخل كركوك وتفعيل دورها بالشكل الصحيح.

الفرضية/ ينطلق البحث من فرضية مفادها ان حكومة كركوك المحلية تواجه العديد من الصعوبات والعوائق في ادارة التنوع داخل المحافظة بعد العام ٢٠٠٨، وان تجاوز هذه العوائق مرهون باعتماد السبل التي تعمل على تعزيز فاعليتها وقدرتها للوصول الى حلول مرضية لجميع المكونات المتنوعة وتحقيق الاستقرار في كركوك.

الهيكلية / تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وثلاث مطالب فضلا عن الخاتمة ، اذ كرس المطلب الاول اهم المقومات الدستورية والقانونية لحكومة كركوك المحلية ، اما المطلب الثاني فقد تضمن المقومات السياسية والامنية، وجاء المطلب الثالث بأهم المقومات الاجتماعية والاقتصادية، واخيرا جاءت خاتمة الدراسة مدون فيها اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها.

المطلب الاول/ المقومات الدستورية والقانونية

ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والقوانين الاتحادية النافذة تكتنفها العديد من الثغرات والمواد الخلافية والتي تركت اثارا شديدة الخطورة امام حكومة كركوك المحلية وامكانيتها على ادارة المحافظة بشكل فاعل، لذا فأن تعزيز قدرتها هذه يتطلب مقومات وسبل دستورية وقانونية متكاملة ومتعددة ما بين تعديل مواد دستورية وقانونية خلافية واصدار تشريعات مهمة، لذا سنبحث اهم هذه المقومات وكما يأتي:-

اولا/الاصلاحات الدستورية:- ذلك من خلال القيام بالتعديلات الدستورية والتي يقصد بها العملية التي تسمح بتغيير احكام ومواد الدستور[١] ،لذا يمكن اجراء تعديلات على

الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ استنادا الى نص المادة ١٢٦ منه والتي نصت على (ان لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مجتمعين او لخمس اعضاء مجلس النواب اقتراح تعديل الدستور وبموافقة ثلث اعضاء مجلس النواب وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة ايام ويعد التعديل مصادقا عليه في حالة عدم مصادقة رئيس الجمهورية بعد انتهاء المدة المحددة) [٢]، لذا يمكن اجراء تعديل على المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ لما واجهته هذه المادة من صعوبات في تنفيذها خصوصا فيما يتعلق بمراحلها الثلاث الاحصاء والاستفتاء والتطبيع، فهذه الصعوبات يمكن تلافيها من خلال اجراء تعديلات على هذه المادة ذلك باعادة الاقضية والنواحي المستقطعة من كركوك ذلك بشمول الاقضية الاربعة المستقطعة من كركوك وهي (جمجمال وكلار وكفري وطوزخورماتو) ذلك بإجراء استفتاء فيها يتم السؤال فيما اذ يبدون رغبتهم بإرجاع اقضيتهم لكركوك او البقاء ضمن المحافظات الحالية، وينظم ذلك بقانون يقدم مشروعه الى مجلس النواب لتشريعه، اذ ان هذا التعديل سيضمن تقرير الحدود الادارية الحقيقية لمحافظة كركوك مما يساعد على التوجه نحو الحل الشامل والتسوية النهائية لمشكلة كركوك[٣]،والعمل على اجراء تعديلات لتحديد موعد تنفيذ المادة ١٤٠ اذ ان التعديلات المقترحة لا يمكن ان تتم الا بعد تعديل مدة التنفيذ المنصوص عليها في المادة واضافة نص يتعلق بإمكانية تمديد الفترة المحددة للتنفيذ في حالة عدة تنفيذها بالمدة المحددة او حتى اضافة بدائل لها في حالة عدم امكانية واستحالة التنفيذ[٤]،والحل الدستوري الاخر يكمن في تعديل الاختصاصات المحددة في دستور ٢٠٠٥ ذلك بتحديد اختصاصات كل من حكومة الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم على سبيل الحصر وترك ما عداها للحكومة الاتحادية، وتعديل نص المادة ١١٥ من الدستور بما يجعل الاولية في التطبيق للقوانين الاتحادية في حالة الخلاف بينها وبين قوانين الاقليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم[٥]، وفيما يتعلق بالنفط والغاز والثروات المعدنية فيمكن اجراء تعديلات على نص

المادة ١١٢ من الدستور بما يجعل النفط والغاز والثروات المعدنية من اختصاصات الحكومة الاتحادية ذلك استنادا الى نص المادة ١١١ من الدستور التي جعلت من النفط والغاز ملك لكل الشعب لذا فمن الافضل جعل ادارتهم ن قبل الحكومة الاتحادية والتي تمثل جميع الشعب العراقي ذلك لضمان التوزيع العادل لإيرادات النفط والغاز والثروات المعدنية الاخرى[٦]، والتعديل الاخر الذي يساعد في ادارة ازمة كركوك هو اعادة النظر وتعديل نص المادة ٦٥ من الدستور فيما يخص مجلس الاتحاد والنص على اجراءات تشكيله وعمله الى جانب مجلس النواب من خلال نصوص دستورية لا من خلال قانون يشرع من قبل مجلس النواب اذ لا يوجد مبرر بجعل مجلس النواب اسمى من مجلس الاتحاد[٧]،فهذا التعديل من شأنه ان يحقق التوازن المطلوب بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم داخل النظام الاتحادي العراقي[٨].

ثانيا/الاصلاحات القانونية:-بسبب الاوضاع غير الاعتيادية التي تشهدها كركوك فأنها بحاجة اجراءات وتشريعات قانونية تختلف عن تلك التي تنفذ في بقية المحافظات[٩]، لذا يتوجب على المشرع العراقي تشريع قانون خاص لإجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك من اجل تسخير كافة الامكانيات والموارد الكافية لإنجاح عملتي التسجيل والاقتراع في كركوك، اذ يتوجب اعداد سجل للناخبين وفقا لضمانات النزاهة والمهنية والشفافية في عملية التسجيل وتنقية السجلات من الاسماء التي ربما اضيفت بطرق غير نزيهة او بالخطأ فضلا عن مقارنة سجل الناخبين في كركوك بسجلات العائدين للمحافظات الاخرى لتفادي تكرار الاسماء في السجلات الانتخابية العائدة لاكثر من محافظة، فضلا عن تضمين في هذا القانون على خضوع عمليات تسجيل الناخبين واجراءات انتخابات مجلس المحافظة بدءا من عملية التصويت وحتى اعلان النتائج والنظر بالطعون وفرز الاصوات حتى اعلان النتائج للمراقبة والاشراف من قبل طرف اممي محايد لضمان نزاهة الانتخابات ووضع اليات قانونية تحول دون تكرار المخالفات

السابقة في انتخابات مجلس محافظة كركوك المقبلة، والعمل من خلال هذا القانون على تقديم خارطة طريق لمعالجة الاثار السلبية لازمة كركوك من خلال تأجيل الابعاد الاخرى للازمة خصوصا نزاعات الملكية والاستفتاء والتطبيع وتقاسم السلطة ذلك الى ما بعد اجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك[١٠]، كذلك النص في هذا القانون على مواد تعالج فيه كافة جوانب سير عمل مجلس المحافظة والمحافظ وممارسة اعمالهم واختصاصاتهم ، فضلا عن معالجة كيفية عمل المجلس في حالة تعذر اجرا انتخابات مجلس محافظة كركوك في المستقبل القريب تجنبا للصراعات والنزاعات وتداخل الصلاحيات ،وان يكون هذا القانون متوافقا مع الانظمة والاجراءات الدستورية والقانونية والممارسات الديموقراطية المعتمدة.

ومن الاصلاحات القانونية الاخرى تشريع قانون ينظم فيه ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم لتجنب التداخل فيما بينها في ممارسة الاختصاصات[١١]، وايضا تشريع قانون ترسيم الحدود بين المحافظات لإعادة لضمان الحدود الادارية لكركوك والذي سيسهم في حل مشكلة التنازع حول الحدود الادارية للمحافظة والتوصل الى حلول شاملة بشأنها[١٢]،وتفعيل العمل بقانون الهيئة العامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٦ وقانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٧، لما لها من اهمية في ضمان تمثيل ابناء الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم في الحكومة الاتحادية فضلا عن ضمان الرقابة القانونية على للموارد والحصص والتخصيصات المالية على الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم ومتابعتها بما يضمن التوزيع العادل لها[١٣].

المطلب الثاني/ المقومات السياسية والأمنية

اذا اريد لحكومة كركوك المحلية النجاح والتطور في بناء قدراتها على ادارة المحافظة فلا بد من تحقيق الاستقرار السياسي والامني ذلك لان تطبيق نظام اداري فاعل قادر على النهوض بالواقع المحلي داخل المحافظة ومواجهة الازمات المتنوعة يتوقف على

قدرة الحكومة المحلية على تبني استراتيجيات سياسية وامنية تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والامني ، لذا يمكن القول بأن هناك العديد من المقومات والسبل التي تساعد الحكومة المحلية في تحقيق الادارة الفاعلة في كركوك ومن اهمها :-

اولا/ تبني استراتيجيات الاصلاح السياسي:- ان التغير المفاجئ الذي حصل في محافظة كركوك بعد مرحلة تنظيم داعش بالرغم من سلبياته الا انه فتح الطريق امام ايجاد استراتيجيات سياسية التي يمكن من خلالها تجاوز العوائق والتحديات التي تواجه حكومة كركوك المحلية، ذلك من خلال[١٤] :-

١- تبني ثقافة ادارة التنوع اذ تعد هذه من اهم الاستراتيجيات السياسية اذ انها تعمل على خلق وتأسيس ساحة سياسية تتعاطى بموضوعية مع الآراء المتنوعة وتقوم على مبدأ احترام القدرات المتعارضة من اجل توظيفها بشكل ايجابي والاستفادة منها[١٥]،لذا فعلى جميع القوى و الاحزاب السياسية ان تتكافل من اجل انجاح المساعي الرامية الى اشاعة ثقافة التنوع وانقاذ المكونات من شبح الحروب الاهلية عن طريق اشاعة مفاهيم التسامح و الانسانية والقضاء على مفاهيم الاستبداد والغاء الاخر واقصائه واعتماد اليات وبناء مؤسسات تعمل على وضع حلول عملية لإنهاء النزاعات الداخلية والتخلص منها[١٦].

٢- معالجة الاوضاع مع القوى الاقليمية والدولية كونها تمثل اطراف مغذية للنزاعات الداخلية في كركوك اذ ان معالجة الاوضاع معها من شأنه ان يساعد على قطع امتداد المكونات لهذه الدول والعمل على بناء مؤسسات ثقافية وسياسية تركز على الثقافات المحلية ونشرها داخل المجتمع المحلي في كركوك وتحقيق التمازج الثقافي بين المكونات المتنوعة لترميم الفجوات التي اصابت المجتمع الكركوكي [١٧]، فضلا عن اقامة المؤتمرات الخارجية لكسب الدعم الاقليمي والدولي لإرساء الاستقرار السياسي في كركوك[١٨].

٣-تبني ثقافة الحوار السياسي بين القوى والاحزاب السياسية المختلفة في الآراء والافكار الى جانب احترام المعارضة لسياسات الحكومة المحلية في كركوك فهو يعد

امر ضروري من اجل تقويمها وتقييمها لتصحيح الاخطاء وتحقيق استقرار النظام العام في المحافظة ، فضلا عن خلق وضع سلمي ومعافى للتداول السلمي للسلطة اذ ان هذا يتحقق في ظل اطر دستورية وقانونية تحدد الحقوق والالتزامات لكل طرف او حزب سياسي مبنية على ثقافة سياسية تقوم بإعلاء قيمة الوطن والمصلحة العامة لكركوك في مشاريعهم السياسية وتصوراتهم الفكرية[١٩].

٤- تحقيق التنمية السياسية من خلال بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي فهي تهدف الى بناء نظام سياسي ديموقراطي عصري وحديث اذ تعني في احد ابعادها مزيدا من المشاركة في العملية السياسية من قبل المكونات الاجتماعية المتنوعة[٢٠]،فالتنمية السياسية تلعب دور مهم في زيادة فاعلية الحكومة المحلية في كركوك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي الذي يتحقق عبر تدابير سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تجعل لقوى المجتمع ومكوناته دورا في تحقيق الامن ورافدا اساسيا من روافد الاستقرار وليس عن طريق القوة العسكرية ، فالتنمية تحقق الاستقرار السياسي من خلال بناء الثقة المتبادلة بين السلطة المحلية ومكونات المجتمع المحلي[٢١].

٥- تبني مفهوم الحكم الرشيد في المؤسسات المحلية فهو مفهوم يشير بشكل عام الى الادارة الحسنة في التواصل مع الافراد والمجتمع من جهة والتعامل مع ظاهرة التنوع من جهة اخرى فهو يشير الى مبدأ تكامل المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بين الحكام والمحكومين ويسعى الى مراعاة حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢٢]،ويقوم الحكم الرشيد على معايير مهمة منها سيادة القانون اي يكون القانون هو مرجعية الجميع ومطبق على جميع المواطنين دون استثناء، و المساواة والتي تعتمد على الانصاف في توزيع الموارد بين المواطنين دون اعتبارات شخصية او انتمائية [٢٣].

ثانيا/ تبني استراتيجيات الاصلاح العسكري و الامني:- بدت الحاجة الملحة لبناء الامن في محافظة كركوك بعد ان عانت من الكثير من التحديات الامنية الخطيرة التي

اسهمت في حالة عدم الاستقرار الامني في المحافظة، ذلك من خلال تبني وتوظيف استراتيجيات امنية حقيقية تعمل على اصلاح الاجهزة الامنية والعسكرية والانتقال بها الى استراتيجيات عمل تتناسب والمراحل المقبلة في كركوك ذلك من خلال ما يأتي[٢٤]:-

١- التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الاجهزة الامنية والعسكرية في كركوك، فضلا عن رفع كفاية وقدرة القوات الامنية والعسكرية وتدريبها وتجهيزها لتكون منسجمة مع متطلبات المرحلة الراهنة وتجنب الانفاق العسكري الغير مبرر والتركيز على النوع وليس الكم واعتماد النزاهة والمهنية في اختيار اصحاب المناصب الامنية داخل محافظة كركوك، فضلا عن توعيتهم بثقافة حقوق الانسان والديموقراطية ومحاسبة من ينتهكها وتفعيل قانون العقوبات العسكري لتعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية .

٢-تهيئة الظروف الملائمة من اجل حصر عمل المؤسسات العسكرية في حماية امن الحافظة وتقليل تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن من اجل التقليل من عسكرة محافظة كركوك بعد التحرير من تنظيم داعش، عن طريق تولي اجهزة الامن في وزارة الداخلية ذات العلاقة الملف الامني لكركوك والعمل على حصر السلاح بيد الدولة ومنع المظاهر المسلحة خارج اطار اجهزة الامن للدولة.

٣- ابعاد القوات والاجهزة الامنية والعسكرية والقوات شبه الرسمية عن الانشطة السياسية والحزبية، ووضعها بشكل كامل وفعلي تحت اشراف وزارتي الدفاع والداخلية[٢٥].

٤- تعزيز الامن بقوة محلية عن طريق تشكيل قوات امنية محلية تابعة لوزارة الداخلية تضم ابناء كركوك في صفوفها لتعزيز الاليات الامنية المشتركة من الجيش والشرطة الاتحادية وتقوم هذه القوات بالقيام بمهام الشرطة المحلية مع قدرات عسكرية في المناطق الريفية داخل المحافظة ومسك الطرق الرابطة بين المدن وهذا ما يساعد على اغلاق الفجوة بين السيطرة العسكرية على حدود المحافظة والقيام بتأمين المدن[٢٦].

٥- تطوير العقيدة العسكرية الوطنية وتعزيزها لدى افراد المؤسسات والاجهزة الامنية والعسكرية وابعادها عن الصراعات السياسية والحزبية عن طريق توظيف العقيدة العسكرية بنسق اداء قتالي وطني خالص قادر على حفظ الامن وهيبة الدولة والقانون وادارك المخاطر الحالية والمتوقع منها مستقبلا وابعاد محافظة كركوك عن ساحة المعارك السياسية والمواجهات العسكرية[٢٧].

المطلب الثالث/ المقومات الاجتماعية والاقتصادية

يعد توفير قدرا كافيا من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي احد اهم المتطلبات الضرورية لتعزيز فاعلية الحكومة المحلية لكركوك في تحقيق ادارة فاعلية للمحافظة ذات المكونات المتنوعة، وان الوصول لهذا الاستقرار لن يتحقق عن طريق وصفة سياسية جاهزة بل هي صيرورة اجتماعية واقتصادية نابعة من البناء الثقافي للمجتمع المحلي فضلا عن ان الحكومة المحلية يجب ان تولي اهتماما كبيرا لمشكلة قلة الموارد المالية والتمويل المحلي من اجل تحقيق اهدافها، وعموما يمكن اجمال مجموعة من الاستراتيجيات الاصلاحية لهذا الغرض والتي سنوضحها كما يأتي:-

اولا/ تبني استراتيجيات الاصلاح الاجتماعي:- عانت محافظة كركوك من العديد من التحديات والازمات الاجتماعية الناجمة عن التركيبة السكانية المتنوعة والتي استغلت بشكل سلبي من قبل القوى والاحزاب السياسية من خلال استغلال المكونات المتنوعة وتحريضهم لخلق حالة من عدم الاستقرار والاندماج الاجتماعي في كركوك التي تعد من اصعب التحديات التي تواجهها المحافظة، لذا فان الحفاظ على النسيج الاجتماعي من التفتت والصراعات يتطلب معالجة جذرية وسليمة للمشاكل الاجتماعية بين المكونات بروح من المسؤولية العالية والارادة المخلصة وبما يحصنه من الاخطار ويحقق الاستقرار على المدى البعيد[٢٨]، وان تحقيق ذلك يتم من خلال:-

١-التنشئة الاجتماعية السياسية فهي العملية التي يتعرف بها الافراد على النظام للسياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود افعاله تجاه الظاهرة السياسية فهي تقوم

بدراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد من مواقفه وقيمه السياسية، فالتنشئة الاجتماعية السياسية تعد اهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية كونها تدفع بالإفراد للانخراط والمساهمة في العملية السياسية[٢٩]، فهي السبيل في تغير الثقافة السياسية للفرد ويمكن فهمها على انها ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية في مجتمعه المحلي والقومي والعالمي ومعرفة حقوقه وواجباته والقيم والمعايير والتوجيهات الضرورية للتكيف مع المجتمع[٣٠] ،فهي تعزز من ثقافة الحوار السياسي امام كل القضايا من خلال المقابلات واللقاءات التي تجري بين المسؤولين المحليين والمواطنين عن طريق الزيارات الرسمية والاجتماعات العامة والمؤتمرات التي يتم من خلالها حوار مفتوح يسمح للجميع بالتعبير عن وجهة نظره بشأن القضايا والمشاكل المحلية والتوصل بشأنها الى حلول متنوعة[٣١]،فضلا عن دور التنشئة الاجتماعية السياسية في تكوين الوعي السياسي لدى المواطنين، فالمواطن الواعي سياسيا يمتلك القدرة على فهم مواطن الخلل ويسعى الى ايجاد الحقائق والحلول ويقوم بدعمها وتنميتها فهو يعد مؤهلا ويعرف واجباته وحقوقه التي كفلها له الدستور والقانون ويعرف كيفية ممارسة هذه الواجبات والحقوق والمساهمة في العمل السياسي عن طريق التنظيمات والتجمعات السياسية والشعبية[٣٢]، لذا فأن التنشئة الاجتماعية السياسية تجعل من المواطنين يدركون بوضوح دورهم المهم في المجتمع المحلي وخاصة فيما يتعلق باختيار ممثليهم في مجلس المحافظة فالارتقاء بالوعي السياسي يجعل من المواطنين يعرفون لمن يصوتون ومن هم المرشحين وماهي انجازاتهم السابقة وبرامجهم المستقبلية الامر الذي يساعد على وصل شخصيات بالمستوى المطلوب الى الحكومة المحلية[٣٣].

٢- ايجاد حلول لازمات النزوح ونزاعات الملكية من خلال العمل على ايجاد مناخ مؤات للعودة الطوعية والامنة للنازحين ذلك بالعمل المنسق بين الحكومة الاتحادية

حكومة اقليم كردستان والحكومة المحلية في كركوك من خلال اعادة اعمار البنى التحتية وتقديم تعويضات مادية للنازحين لما لحق بهم من اضرار مادية ومعنوية ونفسية وتعويض ذوي ضحايا العمليات الارهابية وازالة المخلفات الحربية والعمليات العسكرية وفتح محاكم خاصة بجرائم تنظيم داعش لمحاكمتهم[٣٤]،اضافة الى ذلك العمل على الغاء القيود المفروضة على حرية تنقل النازحين والكف عن ابعادهم لأسباب امنية والعمل على اعادة اصدار هويات ووثائق ثبوتية للنازحين وحمايتهم من اي هجمات انتقامية من خلال تطبيق اجراءات فاعلة للقيادة والسيطرة على الفصائل المسلحة الشبه رسمية ووضع اليات للإشراف والمحاسبة من جانب الهيئات المدنية المحلية[٣٥]،والتنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لتقديم الدعم الفني واللوجستي لتطوير وتقديم البرامج الخاصة بالمصالحة والتعاون المجتمعي للنازحين[٣٦]، فضلا عن حل نزاعات الملكية من خلال ايجاد نظام شامل متوافق مع الدستور والقوانين الاتحادية من خلال زيادة التخصيصات المالية للإسراع في حل النزاعات الملكية والاسراع في انجاز المعاملات ودفع مبالغ التعويضات الى المستحقين[٣٧]،فضلا عن تفعيل دور هيئة النزاعات الملكية في كركوك وزيادة عدد كوادرها وبخاصة القضاة واللجان ليتم الاسراع في حل القضايا التي يتم رفعها وتقديم التسهيلات للعوائل وحثهم على العودة الى مناطقهم من خلال حملات التوعية بما لا يشكل فيه اهانة او تقليل من شأن هذه العوائل واقامة مؤتمرات وندوات وحث وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني للاهتمام بهذه القضية من خلال تشجيع الاطراف المتنازعة للقبول بقرارات هيئة نزاعات الملكية من اجل حل هذه المشكلة، بل حل مسألة النزاعات الملكية وفقا للإجراءات القانونية والانسانية وتشجيعهم على بقائهم في نفس وظائفهم في المناطق التي سيعودون اليها وتقديم تعويضات عما فقدوه بسبب عمليات التنقل والترحيل[٣٨].

٣-تحقيق التعايش السلمي ان كركوك اليوم تحتاج الى تحقيق تعايش سلمي اكثر من اي

وقت مضى فبوجود مكونات متنوعة قوميا ودينيا ومذهبيا كلا منهم لديه افكاره ومعتقداته وعاداته وتقاليده وثقافته، فاذا لم يتحقق التعايش السلمي بينهم فلن يكون هناك اي استقرار في المحافظة مرتكز ومبني على معاني الاخلاص والصدق لأبناء المحافظة[٣٩]،وان تحقيق التعايش السلمي في كركوك يتطلب ما يأتي:-

أ- بناء الهوية الوطنية من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين جميع المكونات على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم والغاء كافة اشكال التمييز على اساس القومية او الدين او المذهب او الانتماء السياسي لتكون الهوية الوطنية العراقية هي الهدف اولا واخيرا[٤٠].

ب- بناء المؤسسات لتعزيز التعايش السلمي من اجل توفير بيئة ملائمة تضمن حرية وحق الاختلاف والتنوع دون خوف وان تكون هذه المؤسسات تعتمد معايير سيادة القانون وتكافؤ الفرص والمهنية والكفاءة بعيدا عن المحاصصة الحزبية والطائفية وان تسعى هذه المؤسسات الى ضمان العدل وعدم التمييز في اجراءاتها في تطبيق القانون واتاحة الفرص للجميع دون تهميش او اقصاء[٤١].

ت- تعزيز لغة الحوار بين المكونات المتنوعة وان يكون الحوار مبنيا على المصالح العامة المشتركة لا على اساس المصالح الخاصة، اذ يمكن تحقيق ذلك عن طريق حث وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين وشيوخ العشائر بتبني خطاب وطني وان يكون لهم دور في تقريب وجهات النظر والتحاور والتسامح بعيدا عن السلوكيات والخطابات التي تشجع على الانقسام والتشتت والتناحر، فضلا عن اقامة مؤتمرات وندوات تجري فيها دعوة المختصين والمثقفين من جميع المكونات لمناقشة القضايا الوطنية تنمي فيها

الوعي الوطني وتعزز الانسجام، لذا فأن تعزيز لغة الحوار والتفاهم يشكل الاساس لتحقيق التعايش السلمي واشاعة ثقافة التسامح ورفض سياسات التهميش والاقصاء للآخر[٤٢].

ثانيا/ تبني استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي والمالي:-يعد التمويل من اهم المشاكل التي تعاني منها الحكومة المحلية في كركوك فالموارد المالية ضرورة من ضروريات استقلالها فمن دون تخصيص الاموال للازمة والضرورية لا يمكنها مواجهة الازمات التي تعيشها المحافظة، لذا لابد من توفير موارد مالية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليها وتنفيذ المشاريع والخطط التنموية[٤٣]، ولتحقيق ذلك لابد من تبني برامج اصلاحية لحل الازمة المالية لمحافظة كركوك ذلك من خلال القيام بما يأتي:-

١-زيادة الموارد المالية للمحافظة من خلال ايجاد نظام عادل وواضح لتوزيع الموارد المالية ذلك بالتأكيد على التطبيق الفعلي لحصة المحافظة من البترودولار وتسليمها لحصتها المالية لما تنتجه عن كل برميل نفط لما له من اهمية في تعزيز قدرة الميزانية المالية للمحافظة [٤٤]، هذا من جانب ،ومن جانب اخر تعزيز القدرات الذاتية للحكومة المحلية في كركوك من اجل توفير مواردها المالية دون الاعتماد بشكل مباشر على الحكومة الاتحادية بما تخصصه لها من اموال، ذلك من اخلال صدار تشريعات محلية لأنشاء ميزانية مستقلة للمحافظة تعتمد بالإساس على مصادرها من الايرادات الضريبية ومبالغ الرسوم والغرامات المحلية وايرادات بيع وايجار الاراضي والعقارات الحكومية العائدة للمحافظة والتي اشارت لها المادة ٤٤ من قانون المحافظات غير منتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل والتي ترفض وزارة المالية تحويلها الى حسابات المحافظة[٤٥]،لذا يتوجب على مجلس محافظة كركوك تفعيل هذه المادة من اجل تعزيز موارد المحافظة المالية وعدم الاعتماد المباشر على التخصيصات السنوية من الحكومة الاتحادية.

٢-تشجيع الاستثمار اذ تعد من اهم عوامل نجاح الحكومة المحلية لما لها من تعزيز القدرات الذاتية للحكومة المحلية لإدارة شؤون المحافظة وتنمية مناطقها[٤٦]،ذلك بتوفير

المناخ الملائم للاستثمار وتدفق رؤوس الاموال الخاصة وتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب على الاستثمار داخل المحافظة والاعتراف بالدور المتنامي للاستثمارات الخاصة من خلال سن تشريعات وقوانين تحمي حقوق المستثمرين [٤٧]، اذ ان المشاريع الاستثمارية سيكون لها دور ايجابي وكبير كان تكون مشاريع صناعية او زراعية او اسكان فهذه المشاريع لها مردودات مالية جيدة ، فضلا عن ذلك امكانية استثمار بعض من الواردات النفطية في عمليات تنموية لتحقيق عواد مالية وضمان عدم هدر الثروة النفطية في كركوك والتأكيد على الاستغلال الامثل للإيرادات النفطية لتحقيق التنمية المستدامة داخل المحافظة[٤٨]،فضلا عن الاهتمام بالقطاع الخاص واعادة الحيوية والعمل فيه وجعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو الاقتصادي والمساهم في تمويل مالية المحافظة، من خلال تسهيل وتبسيط الاجراءات الحكومية على مستوى الاعمال واجراء الاصلاحات على الصعيد التجاري والتنظيمي فضلا عن بناء اطار مؤسسي وقانوني شفاف وبسيط لتشجيع العمل في القطاع الخاص وتوسيع مجالات الاقراض له وتكريس الشراكة بين القطاع الخاص والعام للقيام بالمشاريع الاستثمارية مما يساعد على خلق بيئة استثمارية داخل المحافظة[٤٩].

٣- العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال تبني استراتيجيات لمكافحته في جميع المؤسسات وايجاد السبل التي من شأنها ان تحفز وترتقي بالإداء الوظيفي في القطاعات كافة عن طريق تشريع القوانين الرادعة للفساد المالي والاداري وسيطرة الحكومة المحلية على مخارج ثرواتها ومردوداتها المالية في ظل تعزيز الاداء الرقابي للحكومة المحلية على مؤسساتها وتفعيل دور الاجهزة القضائية والمحاكم وهيئات الادعاء العام من اجل محاسبة الفاسدين والاهتمام بأنظمة الرقابة والتدقيق التي تسهم في الحد من التجاوزات للقوانين والانظمة الرقابية[٥٠]، كذلك تعميق اسس النزاهة والبناء التنظيمي للمؤسسات والدوائر الحكومية بإحداث تغيرات في عملها واصلاح البرامج والسياسات العامة واخضاعها للمساءلة والمحاسبة وإنشاء دواوين لتقديم الشكاوى وحث

المواطنين على تقديمها[٥١]، فضلا عن تفعيل الادارة الالكترونية لما لها دور كبير في التقليل من الفساد المالي والاداري اذ ان الانتقال الى التقنية يسهم في القضاء على الروتين والبيروقراطية الادارية للموظفين فضلا عن توفير الجهد والوقت والمال من خلال التقليل من التماس المباشر بالموظفين ومن ثم الحد بشكل كبير من عمليات الرشوة وبالنتيجة الحد من مظاهر الفساد المالي والاداري داخل المحافظة[٥٢].

الخاتمة

تعد محافظة كركوك من المحافظات المهمة للدولة العراقية، ذلك لما لها من اهمية استراتيجية وتاريخية، اذ كانت ومازالت محافظة ذات حضارة عريقة، وتمتاز هذه المحافظة بتنوعها القومي والديني والمذهبي، فقد سميت هذه المحافظة بالعراق المصغر، لذلك فقد تعاظم دور حكومة كركوك المحلية بعد عام ٢٠٠٨، ذلك بزيادة متطلبات المجتمع المحلي المتنوع فضلا عن تنامي العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالحكومة المحلية في كركوك تسعى الى تحقيق متطلبات المجتمع المحلي المتنوع وحل المشكلات التي لم تستطيع الحكومة الاتحادية من حلها، ، لذلك تم التعامل مع هذا التنوع بأهمية خاصة ،لا سيما ان هناك ارتباط وثيق بين احترام حقوق المكونات المتنوعة داخل كركوك وبين استقرار الدولة العراقية عموما ومحافظة كركوك خصوصا، فبعد التغيير السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تم وضع كركوك كمنطقة متنازع عليها والذي عد مشكلة داخلية بذاتها بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان الا انه تم استغلال هذه المشكلة من قبل اطراف خارجية اقليمية ودولية لإبقاء هذا الصراع لأنه يخدم مصالحها في العراق عموما وكركوك خصوصا، لذا فقد تم التوصل في هذا البحث عن اهم المقومات التي يمكن

ان تساعد الحكومة المحلية في استئصال المشكلات وإدارة الازمات المتنوعة داخل المحافظة، ذلك بتسخير كافة الجهود الوطنية المخلصة في القضاء على المسببات والاطراف المسؤولة عن استمرار الصراعات بين المكونات وبناء قوة أمنية قادرة على اخذ زمام المبادرة في حفظ الاستقرار داخل كركوك' فضلا عن تبني سياسات عامة قادرة على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعد الرافد الاساس للعنف والصراع وعدم الاستقرار، وأن تحقيق وتنفيذ هذه المقومات يسهم في تعزيز قدرة حكومة كركوك المحلية على تحقيق اهدافها عن طريق الإدارة الفاعلة لمحافظة كركوك وجعلها أكثر فاعلية ومرونة في مواجهة الأزمات المتنوعة وحل مسألة كركوك والصراع عليها.

(١) المصادر العربية

أولاً : الدستور والقوانين والقرارات

١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً : الكتب العربية

١. ابو بكر محمود الدوش، الحكومة الالكترونية،ط١،مجموعة النيل العربية للنشر،القاهرة،٢٠٠٦.
٢. اسماعيل علوان عبود التميمي، اختصاصات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم المتعلقة بالنفط والغاز،ط١،دارالسنهوري،بيروت،٢٠١٨.
٣. حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث، د. ط، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.

٤. خليل فضل عثمان، كركوك جدل الارقام والسرديات مأزق الانتخابات في سياق التحولات الديموغرافية حالة انتخابات مجلس المحافظة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٨.

٥. سمير حطاب، التنشئة الاجتماعية السياسية والقيم،ط١،ايتراك للطباعة،مصر،٢٠٠٤.

٦. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، د. ط، وزارة التعليم العالي ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،١٩٩٠.

٧. صبحي محرم، اصلاح الحكم المحلي ،بلاط، المنظمة العربية للعلوم الادارية ،جامعة الدول العربية،القاهرة،١٩٧٧.

٨. صفوان المبيضين واخرون ، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية،ط١، البازوري، الاردن، ٢٠١١.

٩. علاء الدين هلال، نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، د. ط، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨.

١٠. كامل كاظم بشير الكناني وصبيح لفتة الزبيدي، السلطات المحلية والتنمية،ط١،دار اثراء للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠١٢.

١١. مجموعة مؤلفين، الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له دراسات عراقية(٥٠)،ط١،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠٠٩.

١٢. محمد احمد اسماعيل، الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات المختلفة، د .ط، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،.٢٠١٠.

١٣. محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية كي نبني وطنا للعيش المشترك، د. ط، المركز الثقافي العربي، بيروت،٢٠٠٤.

١٤. محمد ولد خبار، محاضرات في القانون الدستوري والنظم السياسية، د. ط، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشط،موريتانيا،١٩٩٠.

١٥. منظمة العفو الدولية ، اين عسانا ان نذهب؟ التدمير والتهجير القسري، ط١، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن،٢٠١٦.

٢. وليد كاصد الزيدي، المنظومة القانونية للانتخابات في العراق واثرها في الانتخابات البرلمانية والمحلية ٢٠١٨،بلاط،دار السنهوري،بيروت،٢٠١٨.

ثالثا: الدوريـــات

١. فتخار زكي عليوي، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك انموذجا، مجلة كلية الاداب،عدد١٠٩، جامعة بغداد، كلية الاداب،٢٠١٤.

٢. حمدان رمضان محمد، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح دراسة اجتماعية ميدانية في الموصل ،مجلة دراسات موصلية،عدد٢٦ ،جامعة الموصل، كلية الاداب ،٢٠١٢.

٣. دلال صادق احمد،النزوح وجرائم الحرب "الموصل انوذجا"،مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية،،عدد٨،جامعة بابل،بابل،٢٠٠٨.

٤. سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي الزبيدي، مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية(كركوك انموذجا)،مجلة رسالة الحقوق ،عدد الاول، جامعة كربلاء، كلية القانون ،كربلاء،٢٠١٠.

٥. عبد الفتاح الرشدان، المشاركة السياسية في الاردن :الممارسات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، العددان ١٥-١٦، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية،١٩٩٦.

٦. عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية،عدد٢٨، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.

٧. عدنان محمد حسين، ازمة الصلاحيات بين المركز والاطراف في النظام اللامركزي للمحافظات ،مجلة حوار الفكر،عدد١٨٨٩،المركز العراقي لحوار الفكر،بغداد،٢٠١١.

٨. محمد محسن السيد، المركزية واللامركزية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية،عدد٢٤، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي،٢٠١١.

٩. مروان سالم العلي ،اشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية :نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الاشكاليات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،عدد٢٠،كلية القانون والسياسة ،جامعة تكريت ،صلاح الدين،٢٠١٣.

١٠. مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في اشكالية بناء السلام في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،مجلد١٥،عدد٦٤،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨.

١١. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة :الدواعي والمنطلقات والمضامين ،الملف السياسي والاستراتيجي،عدد٦،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،٢٠٠٧.

١٢. ناهدة عبد الكريم، التنمية والحكم الرشيد مقاربة موضوعية ،مجلة دراسات عراقية،عدد٢،بغداد،٢٠٠٥.

رابعا: الرسائل والأطاريح

١. ازهار هاشم احمد ،تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفدرالي دراسة تطبيقية في العراق ،رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية ،كلية القانون ،بغداد،٢٠٠٩.

٢. ايات سلمان شهيب السعدي، دور الاقليات في حكم العراق وفقا لدستور ٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين، كلية الحقوق ، بغداد، ٢٠١٥.

٣. ايات سلمان شهيب السعدي، دور الاقليات في حكم العراق وفقا لدستور ٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين، كلية الحقوق ، بغداد، ٢٠١٥.

٤. بيشره و علي محمد امين ، آليات الحكم المحلي في ادارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية القانون والعلوم السياسية،٢٠١٤.

٥. حسن ناجي سعيد، اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،٢٠١٣.

٦. دلير محمد علي مصطفى، جدوى الحل الدستوري لمشكلة المناطق المتنازع عليها داخليا في الدستور العراقي (محافظة كركوك نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٩.

٧. علاء عبيس راضي كاظم الجبوري، الرقابة على الوحدات المحلية في العراق ومصر (دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠١٧.

٨. علي عباس عبيد مهدي ، رقابة السلطة الاتحادية على اداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،٢٠١٨.

٩. قاسم خليل مظلوم العكيلي ، تجربة الحكم المحلي في العراق وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية،٢٠١٧.

١٠. مؤيد جاسم محمد،الاستخدام الامثل للايرادات النفطية ودوره لتحقيق التنمية المستدامة في العراق(٢٠٠٤-٢٠١٧)،اطروحة دكتوراه، الدراسات التجارية ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا،السودان،٢٠٢٠.

خامسا: البحوث والدراسات والتقارير

١. لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق: الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق الانسان، المجموعة الدولية لحقوق الانسان ،لندن، تقرير صادر في اذار/ مارس ٢٠١٦.

سادسا: المواقع الالكترونية

١. حاج ابا ادم حاج، نشر ثقافة السلام والية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،السودان،٢٠١٣،بحث منشور على الموقع www.sustech.edu تاريخ الزيارة:٢٠٢٠/١١/١٢.

٢. خضر القرغولي واخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الموقع www.politics-dz.com تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٤.

٣. خضر دوملي وبختيار أحمد ، نزاعات الملكية في كركوك صراع يتجدد(النزاعات الملكية بين العائدين والوافدين)،منظمة CDO،السليمانية،٢٠١٩،ص٦-١٠، بحث منشور على الموقع www.cdo-iraq.org تاريخ الزيارة:٢٠٢٠/١١/٢.

٤. علي حسين، اليات بناء السلم الاهلي بعد الحرب ، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧، منصة الموصل الاعلامية، على الموقع www.al-menasa.net تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٢.

٥. فريق خبراء بيت الحكمة، دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق، بحث منشوربتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨،شبكة بيت الحكمة، على الموقع www.baytalhikma.iq تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٤.

٦. ياسر جاسم قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق؟،مركز الجسور لدعم حوار الحضارات، بحث على الموقع www.silronline.org تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٤.

(٢)المصادر الأجنبية

1. 48. Middle East Report N188, Iraqs Parmilitary Groups :The Challenge of Rebuilding Afunctioning State , International Crisis Group,Erbil,30 July 2018.
2. 49. Middle East Report N215, Iraq: Fixing Security In Kirkuk , International Crisis Group,Iraq,2020.
3. 50. Liam Anderson and Gareth Stansfied, Crisis in Kirkuk:The Ethnopolitics of Conflict and compromise,Philadelphia,University of Pehnsylvania Press,2009.

الهوامش

(١) محمد ولد خبار، محاضرات في القانون الدستوري والنظم السياسية، د. ط، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشط،موريتانيا،١٩٩٠،ص١٦.

(٢) المادة (١٢٦)،دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣) دلير محمد علي مصطفى،جدوى الحل الدستوري لمشكلة المناطق المتنازع عليها داخليا في الدستور العراقي (محافظة كركوك نموذجا)، رسالة ماجستير،جامعة بيروت العربية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٩، ص ص١١-١١٣.

(٤) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي الزبيدي،مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية(كركوك انموذجا)،مجلة رسالة الحقوق ،عدد الاول، جامعة كربلاء، كلية القانون ،كربلاء،٢٠١٠،ص١٣٩.

(٥) ازهار هاشم احمد،تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفدرالي دراسة تطبيقية في العراق،رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية،كلية القانون ،بغداد،٢٠٠٩، ص٢٤٠.

(٦) اسماعيل علوان عبود التميمي، اختصاصات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم المتعلقة بالنفط والغاز،ط١،دارالسنهوري،بيروت،٢٠١٨،ص ص٢٣٤-٢٣٥.

(٧) حسن ناجي سعيد، اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،٢٠١٣،ص ص٢١٨-٢١٩.

(٨) ايات سلمان شهيب السعدي، دور الاقليات في حكم العراق وفقا لدستور ٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين، كلية الحقوق ، بغداد، ٢٠١٥، ص ص٩٦-٩٧.

(٩) وليد كاصد الزيدي، المنظومة القانونية للانتخابات في العراق واثرها في الانتخابات البرلمانية والمحلية ٢٠١٨،بلاط،دار السنهوري،بيروت،٢٠١٨،ص٩٠.

(١٠) خليل فضل عثمان، كركوك جدل الارقام والسرديات مأزق الانتخابات في سياق التحولات الديموغرافية حالة انتخابات مجلس المحافظة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٨،ص ص١٧٨-١٨٢.

(١١) علاء عبيس راضي كاظم الجبوري، الرقابة على الوحدات المحلية في العراق ومصر(دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠١٧ ،ص١٧٣.

(١٢) ايات سلمان شهيب السعدي، مصدر سبق ذكره،ص١٩٦.

(١٣) عدنان محمد حسين، ازمة الصلاحيات بين المركز والاطراف في النظام اللامركزي للمحافظات ،مجلة حوار الفكر،عدد١٨٨٩،المركز العراقي لحوار الفكر،بغداد،٢٠١١،ص ص٨٦-٨٩.

(١٤) مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في اشكالية بناء السلام في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،مجلد١٥،عدد٦٤،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨،ص٥٤.

(١٥) رائد الهاشمي، زرع بذور التسامح والتعايش السلمي في اوطاننا، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢، شبكة الحوار المتمدن، على الموقع www.m.ahewar.org تاريخ الزيارة:٢٠٢٠/١١/١٢.

(١٦) مروان سالم العلي ،اشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية :نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الاشكاليات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،عدد٢٠،كلية القانون والسياسة ،جامعة تكريت ،صلاح الدين،٢٠١٣، ص٢٤٧.

(١٧) مروان سالم العلي ، اشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية :نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الاشكاليات، مصدر سبق ذكره ،ص٥٣.

(١٨) علي حسين، اليات بناء السلم الاهلي بعد الحرب ، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧، منصة الموصل الاعلامية، على الموقع www.al-menasa.net تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٢.

(١٩) حاج ابا ادم حاج، نشر ثقافة السلام والية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،السودان،٢٠١٣،بحث منشور على الموقع www.sustech.edu تاريخ الزيارة:٢٠٢٠/١١/١٢.

(٢٠) علاء الدين هلال، نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، د. ط، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨،ص١٤٩.

(٢١) محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية كي نبني وطنا للعيش المشترك، د. ط، المركز الثقافي العربي، بيروت،٢٠٠٤،ص٦.

(٢٢) بيشره و علي محمد امين ، آليات الحكم المحلي في ادارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية القانون والعلوم السياسية،٢٠١٤ ، ص ص٦-١٠.

(٢٣) ناهدة عبد الكريم، التنمية والحكم الرشيد مقاربة موضوعية ،مجلة دراسات عراقية،عدد٢،بغداد،٢٠٠٥،ص ص٣١-٣٢.

(٢٤) مروان سالم العلي ،رؤية استراتيجية في اشكالية بناء السلام في العراق ،مصدر سبق ذكره ، ص ص٥٦-٥٧.

([25]) Middle East Report N188, Iraqs Parmilitary Groups :The Challenge of Rebuilding Afunctioning State , International Crisis Group,Erbil,30 July 2018,p.17.

([26]) Middle East Report N215, Iraq: Fixing Security In Kirkuk , International Crisis Group,Iraq,2020. pp.17.18.

([٢٧]) منعم صاحي العمار،العقيدة العسكرية العراقية الجديدة:الدواعي والمنطلقات والمضامين،الملف السياسي والاستراتيجي،عدد٦،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،٢٠٠٧، ص ص١٨٩-١٩٤.

([٢٨]) افتخار زكي عليوي، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك انموذجا، مجلة كلية الاداب،عدد١٠٩، جامعة بغداد، كلية الاداب،٢٠١٤، ص ص٥٠٩-٥١٠.

([٢٩]) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، د. ط، وزارة التعليم العالي ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،١٩٩٠،ص٣٥١.

([٣٠]) سمير حطاب، التنشئة الاجتماعية السياسية والقيم،ط١،ايتراك للطباعة،مصر،٢٠٠٤،ص٤١.

([٣١]) محمد احمد اسماعيل، الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات المختلفة، د .ط، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،٢٠١٠،ص٥٥٣.

([٣٢]) عبد الفتاح الرشدان، المشاركة السياسية في الاردن :الممارسات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، العددان ١٥-١٦، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية،١٩٩٦،ص٧٩.

([٣٣]) قاسم خليل مظلوم العكيلي ، تجربة الحكم المحلي في العراق وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية،٢٠١٧،ص١٤٦.

([٣٤]) دلال صادق احمد،النزوح وجرائم الحرب "الموصل انوذجا"،مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية،،عدد٨،جامعة بابل،بابل،٢٠٠٨،ص٥٧٨.

([٣٥]) منظمة العفو الدولية ، اين عسانا ان نذهب؟ التدمير والتهجير القسري، ط١، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن،٢٠١٦ ، ص ص١٨-١٩.

([٣٦]) لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق: الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق الانسان، المجموعة الدولية لحقوق الانسان ،لندن، تقرير صادر في اذار/ مارس ٢٠١٦،ص٣٠.

([37])Liam Anderson and Gareth Stansfied, Crisis in Kirkuk:The Ethnopolitics of Conflict and compromise,Philadelphia,University of Pehnsylvania Press,2009,p.35

(٣٨) خضر دوملي وبختيار أحمد ، نزاعات الملكية في كركوك صراع يتجدد(النزاعات الملكية بين العائدين والوافدين)،منظمة CDO،السليمانية،٢٠١٩،ص٦-١٠، بحث منشور على الموقع www.cdo-iraq.org تاريخ الزيارة:٢/١١/٢٠٢٠، ص ص١٥ ، ١٦.

(٣٩) ياسر جاسم قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق؟،مركز الجسور لدعم حوار الحضارات، بحث على الموقع www.silronline.org تاريخ الزيارة: ١٤/١١/٢٠٢٠.

(٤٠) عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية،عدد٢٨، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥ ،ص٤١٠.

(٤١)خضر القرغولي واخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الموقع www.politics-dz.com تاريخ الزيارة: ١٤/١١/٢٠٢٠.

(٤٢) حمدان رمضان محمد، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح دراسة اجتماعية ميدانية في الموصل ،مجلة دراسات موصلية،عدد٢٦ ،جامعة الموصل، كلية الاداب ،٢٠١٢،ص ص٢٢-٢٧.

(٤٣) صبحي محرم، اصلاح الحكم المحلي ،بلاط، المنظمة العربية للعلوم الادارية ،جامعة الدول العربية،القاهرة،١٩٧٧،ص١١٣.

(٤٤) قاسم خليل مظلوم العكيلي ،مصدر سبق ذكره،ص١٤٩.

(٤٥)كامل كاظم بشير الكناني وصبيح لفتة الزبيدي، السلطات المحلية والتنمية،ط١،دار اثراء للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠١٢،ص٢٦٠.

(٤٦)محمد محسن السيد، المركزية واللامركزية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية،عدد٢٤، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي،٢٠١١،ص١٠٢.

(٤٧)صفوان المبيضين واخرون ، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية،ط١، البازوري، الاردن، ٢٠١١،ص١٤٧.

(٤٨)مؤيد جاسم محمد،الاستخدام الامثل للايرادات النفطية ودوره لتحقيق التنمية المستدامة في العراق(٢٠٠٤-٢٠١٧)،اطروحة دكتوراه، الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا،السودان،٢٠٢٠،ص ص١٤٤-١٤٥.

([٤٩])فريق خبراء بيت الحكمة، دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق، بحث منشوربتاريخ٢٠١١/١٢/٢٨،شبكة بيت الحكمة، على الموقع www.baytalhikma.iq تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١٤.

([٥٠])علي عباس عبيد مهدي ، رقابة السلطة الاتحادية على اداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،٢٠١٨، ص ص١٧٣-١٧٤.

([٥١])مجموعة مؤلفين، الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له دراسات عراقية(٥٠)،ط١،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠٠٩، ص ص٢٧-٢٨.

([٥٢])قاسم خليل مظلوم العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٢-١٦٣.